جوانب التقصير والمسؤولية في الابادة الجماعية للايزيديين

JULY 292024

المنظمة الايزيدية للتوثيق
قسم التوثيق والتقارير

EYZIDI Organization For DOCUMENTATION

صدر للمنظمة الايزيدية للتوثيق تقريرها للعام 2024 والذي يوثق (جوانب التقصير والمسؤولية) للابادة الجماعية للايزيديين بعد مرور 10 اعوام على حدوث الابادة في اغسطس 2014 والتقرير يتناول في طياته ثلاث مباحث

المبحث الاول: يتناول جوانب التقصير والمسؤولية للاطراف الوطنية

المبحث الثاني: يتناول جوانب التقصير والمسؤولية للاطراف الدولية

المبحث الثالث: توصيات لكل الاطراف من اجل انصاف الضحايا والمجتمع الايزيدي

هذا التقرير لايمكن اعتباره اساءة الى اي طرف بل تسليط الضوء للمسؤوليات وجوانب الاخفاق بعد 10 اعوام، ويرى فريق العمل ان التذكير بذلك ربما يساعد على تحسين ظروف الضحايا واسرهم بعدما ترعضوا لابشع ابادة جماعية في القرن الواحد والعشرين حيث تنوعت الانتهاكات والجرائم ومارس تنظيم مايسمى داعش الارهابي ابشع تلك الممارسات بحق النساء والاطفال والكبار وبالاخص جرائم العنف الجنسي التي يندى لها الجبين.

المبحث الاول:-

اولا:- المؤسسات الرسمية

1- الحكومات العراقية المتعاقبة منذ 2014

سلط التقرير الضوء على جوانب التقصير والمسؤولية للحكومات العراقية المتعاقبة منذ 2014 اذ بين التقرير:-

- " مرت 4 حكومات متعاقبة للعراق منذ 10 سنوات ولم تنصف جميع هذه الحكومات الضحايا، اذ شكى جميع الضحايا الذين قابلهم فريق العمل للتقرير بانهم لم يتلمسوا اي جانب من جوانب رد الاعتبار.

كما استفسر فريق العمل عن القرارات التي سبق وان اتخذتها الحكومات العراقية طيلة هذه الفترة تبين للفريق بان جميع القرارات التي سبق وان اتخذت لم تنفذ على ارض الواقع، بدليل القرار الصادر في 4 اغسطس 2020 الذي شكل لجنة حكومية للبحث عن مصير المفقودين والمختطفين والمختطفات الايزيديين اذ بين اسر الضحايا لفريق العمل بانه لم يتم اعادة اي ناجية وناجي فيما عدا حالتين كان للجيش العراقي والامن الوطني دور في استلامهم وجلبهم من الاراضي السورية في ظل اكثر من 2378 مختطفة ومختطف لازال مصيرهم مجهول".

- كذلك تطرق فريق العمل في مقابلاته الى " اتفاقية سنجار التي وقعت في 9 اكتوبر 2020 بين الحكومة العراقية وحكومة اقليم كوردستان والامم المتحدة والتي تدعوا الى تطبيع الاوضاع في قضاء سنجار لانصاف الضحايا وعودة النازحيين ومعالجة الجوانب التي احدثتها الابادة الجماعية للايزيديين"

وعند استفسار فريق العمل للعديد من الساكنين في سنجار والنازحين في اقليم كوردستان تبين لفريق العمل " ان اسر الضحايا الذين التقى بهم فريق العمل بينوا بان سبب التقصير والمسؤولية يقع على الحكومة العراقية وحكومة اقليم كوردستان لعدم الرغبة الحقيقة والجادة في التعامل مع ملف سنجار وحل المشاكل في القضاء" كما ان البعض ممن التقى بهم فريق العمل اضافوا الى ما سبق بان الاتفاقية لم تكن شاملة ولم يتم اشراك الضحايا واسرهم عند وضعها وتبين ايضا ان الاتفاقية جاءت ب 3 محاور المحور الاول تناول الجانب الاداري والذي لم يتم لحد تاريخ كتابة هذا التقرير بينما المحور الثاني تناول الجانب الامني اذ تبين لفريق العمل انه لم يتم تطبيق فقرة ابعاد جميع التشكيلات اذ لازالت جميع التشكيلات الامنية غير الشرطة والامن الوطني والمخابرات الذين حددتهم الاتفاقية متواجدين ومنتشرين ولم يتغير الحال، بينما لم يتم تعيين 2500 من ابناء المدينة في قوات الشرطة كما نصت الفقرة الثانية اذ منذ 2020 ولحد الان اجراءات التعيين قيد العمل ولم تحسم بينما الفقرة الثالثة والمتعلقة بقوات **pkk** الحال على ماهو عليه ولم يتغير شي اما المحور الثالث والذي تناول اعادة الاعمار تبين لفريق العمل بان البعض من المشاريع الخدمية ضمن خطط الموازنات السنوية السابقة تم تنفيذها لكن الاتفاقية جاءت بشي اوسع لاعادة البنى التحتية للمدينة ولم يتم ذلك كما نصت الاتفاقية".

- ذكر فريق التقرير بان الحكومة العراقية وعلى الرغم من صدور قرار بتاريخ 28 ابريل 2016 من البرلمان العراقي باعتبار سنجار منطقة منكوبة الا ان الحكومات العراقية لم تخصص صندوقا وطنيا او تسعى الى تشكيل صندوقا دوليا لاعادة اعمار سنجار.

- اشار فريق العمل كذلك الى جوانب التقصير في تطبيق قانون الناجيات الايزيديات الصادر من البرلمان العراقي رقم 8 لسنة 2021 بالاخص في قلة التخصيصات المالية للمديرية وعدم شمولية العمل بشكل اكبر يستوعب المشمولين بالقانون الذين هربوا خارج العراق ومنهم من شمل ببرامج التوطين الدولية.

2- البرلمان العراقي

تطرق فريق التقرير الى جوانب التقصير والمسؤولية للبرلمان العراقي طيلة دوراته الثلاث منذ 2014 وبعد مرور 10 اعوام على الابادة الجماعية للايزيديين اذ تبين

- صوت البرلمان العراقي على قانون الناجيات الايزيديات رقم 8 لسنة 2021 وبين اسر الضحايا والناجيات لفريق العمل للتقرير بانه خطوة جيدة في سبيل الانصاف.
- كما شكى اسر الضحايا والناجيات لفريق العمل من عدم قيام البرلمان العراقي بالاعتراف بالابادة الجماعية للايزيديين من خلال تشريع قانون خاص بذلك.
- رصد فريق العمل تقصير البرلمان العراقي في اعادة فتح ملف سقوط الموصل والتي من خلالها وقعت الابادة الجماعية للايزيديين والتي ينبغي تحديد المسؤولية والتقصير وتحديد اطر المحاسبة.

3- حكومة اقليم كوردستان طيلة دوراتها السابقة

- رصد فريق العمل للتقرير بان حكومة اقليم كوردستان نجحت في احتضان النازحين وتامين مخيمات لهم الا انه تبين لفريق العمل ومن خلال المقابلات التي اجريت بان حكومة اقليم كوردستان اخفقت في الانصاف والعدالة للضحايا من خلال ترك جميع القضايا من مسؤولية الحكومة العراقية فقط باعتبار سنجار اداريا خارج حدود الاقليم، ورصد فريق العمل استفسارات اسر الضحايا عن عناصر تنظيم داعش الذين تم القاء القبض عليهم من قبل قوات البشمركة والامن الكوردستاني وهل خضعوا الى محاكمات عادلة ام لا لكون بين الفريق بانه لم يتم اشراك الضحايا باية محاكمات، وذكر التقرير بان حكومة اقليم كوردستان لم تبين ايه بيانات او معلومات عن اعداد اولئك الدواعش ومصيرهم.

وتطرق التقرير الى مطالبات اسر الضحايا عن مصير 67 شهيد قتلوا على يد داعش في سنجار ودفنوا في شمال المدينة بمقبرة واحدة من قبل قوات البيشمركة التي كانت مسيطرة انذاك الا انه لم يتم تحديد بياناتهم ولم يتم ادارجهم ضمن الضحايا، واسرهم توسمت بفريق العمل بايصال مطالبهم لشمولهم بالتعويضات كضحايا الابادة الجماعية.

4- مؤسسة الشهداء في الحكومة العراقية

- تناول فريق التقرير بانه بعد مطالبات متعددة تم فتح اولى المقابر الجماعية لضحايا الابادة الجماعية في 15 اذار 2019 ولازال العمل جاريا من قبل مديرية المقابر الجماعية التابعة للمؤسسة وعلى الرغم من التعامل مع 47 موقعا (مقبرة جماعية) لحد الان الا ان بيانات المنظمة الايزيدية للتوثيق تشير الى ان مجموع المقابر الجماعية في سنجار 89 موقع مقبرة وطالب ذوي الضحايا فريق العمل بالتقرير بضرورة تكثيف الجهود اكثر للعمل بشكل اكبر وانجاز اسرع.

- ورصد فريق العمل بان مديرية المقابر الجماعية في مؤسسة الشهداء والطب العدلي يعتمدون بشكل قياسي على الدعم الدولي في المباشرة في فتح المقابر الجماعية وهذا يؤشر الى قلة التخصيصات المالية من قبل الحكومة العراقية ومؤسسة الشهداء ضمن الموازنات السنوية وهذا ما اعتبره فريق العمل احد جوانب التقصير في المسؤولية.

5- هيئة التوثيق وجمع الادلة في كوردستان.

- مَر فريق التقرير على جهود هيئة التوثيق وجمع الادلة في كوردستان التي تشكلت في ايلول 2014 تبيَن بانها عملت بجهود حثيثة وشاملة طيلة السنوات الثلاث الاولى حيث توصلت لجمع ارشيف مهم يمكن من خلاله الوصول الى قاعدة بيانات مهمة، الا ان فريق العمل توصل الى تلاشي الجهود للهيئة تباعا منذ انسحاب اعمالها في ايلول 2017 والاحداث التي رافقت ذلك التاريخ، كذلك رصد فريق العمل جانب الاخفاق في التعاطي الكامل لملف الابادة الجماعية مع الحكومة العراقية لبلورة هيئة وطنية عراقية تضم الحكومة العراقية وحكومة اقليم كوردستان، اذ كانت الهيئة ملتزمة بسرية بياناتها ولم تتعاون وبالتالي ما انعكس على النتائج ومنها عندما تم اخذ نسخ من ذلك الارشيف والذهاب به الى المحكمة الدولية في لاهاي والتي بدورها الاخيرة ارجعت كل تلك الجهود لكونها لم تسلك الطرق القانونية الدولية المتبعه.

6- وزارة الهجرة والمهجرين العراقية

- بيَن فريق التقريربانه لا بيانات تذكر عن حجم الانفاق الحكومي من قبل وزارة الهجرة والمهجرين العراقية طيلة السنوات منذ 2014 ولحد الان بالقياس لحجم الدعم المقدم للنازحين والذي لا يرتقي لمستوى احترام كرامة الانسان بل تبين للفريق بان اغلب الدعم من المنظمات الدولية العاملة في المخيمات، كما عبر فريق العمل عن شكاوى النازحين والعائدين من الاجراءات والروتين الاداري اذ ذكر العديد من النازحين الذين قابلهم فريق العمل الى الافتقار للخدمات بشكل مليق بكرامة الانسان اذ ذكروا ان كل ما يقدم للنازحين في مخيمات النزوح من قبل الوزارة تحديدا ومنذ اكثر من خمسة سنوات هي " قيمة السلة الغذائية فقط".
- تطرق فريق العمل الى المخاوف الجمه التي يشعر بها النازحون في مخيمات النزوح في دهوك بالاخص بعد القرارات الاخيرة التي اتخذتها الحكومة وتعمل عليها الوزارة من غلق المخيمات في نهاية الصيف الحالي 2024 وربما اجبار النازحين على العودة في ظل عدم استتباب الامن في محيط مناطق سنجار بالكامل حسب ما عبر النازحون للفريق بالاضافة الى ان البنى التحتية في جنوب سنجار والقحطانية غير مكتملة بالاضافة الى العديد من القرى لازالت بيوتهم مهدمة وان منحة الوزارة والبالغة (4) مليون دينار عراقي لا تكفي لسد (خمس) الاحتياج لتلك الاسر.
- رصد فريق العمل خلال الاشهر الماضية عودة بعض الاسر بالاخص بعد قرارات الحكومة بسعيها لغلق المخيمات وعندما التقى بهم فريق العمل ذكروا بالحرف " انهم متخوفون من غلق المخيمات فجأة وان اطفالهم يحرمون من السنة الدراسية القادمة ، كذلك ذكروا رغم كل الاسباب التي ذكرت والتي هي العائق في العودة الا ان اجراءات الوزارة بطيئة جدا في اعطاء المنح، كما اننا نعتمد اكثر شي على المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية والمحلية ان وجدت.

7- المديرية العامة لشؤون الناجيات والناجين

- بين التقرير بان هذه المديرية هي الجهة الوحيدة العاملة على ملف الناجيات والناجين والتي تشكلت صيف 2022 بناءا على تشريع القانون رقم 8 لسنة 2021، وورد لفريق العمل مطالب الناجيات والمدافعين عن

حقوق الانسان بان هذه المديرية لو كانت مرتبطة بمجلس الوزراء مباشرة وليس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفق القانون لكان لها ادوار اكبر وتستطيع تقديم الافضل في ظل مشاكل التخصيصات المالية وفق الموازنات السنوية وبالتالي كان سيعطي ذلك اهمية واولوية لملف الابادة الجماعية بشكل اكبر.

- كشف التقرير عن شمول 2041 ناجية وناجي لحد تاريخ كتابة التقرير بينما عدد المسجلين لدى المديرية بلغ 2172 ملف بينما لازالت ملفات دعاوى لاخرين امام اللجنة المعنية باقرار شمولهم بالاستحقاقات المنصوصة بالقانون.
- لاحظ فريق العمل ان الروتين المتبع من قبل اللجنة المعنية وبالاخص من قبل القاضي عند تسجيل دعوى المختطف والمختطفة بالاجبار على ذكر اسماء للذين قاموا بتلك الانتهاكات عده فريق العمل ممارسه ربما تضيع الاصل بالحق الى العكس.

8- مكتب شؤون المخطوفين والمخطوفات في اقليم كوردستان – العراق

- خص فريق التقرير بان هذا المكتب يعد اول جهة حكومية تشكلت للعمل على ملف المخطوفات والمخطوفين بايعاز من رئيس حكومة الاقليم في نهاية العام 2014، واظهر التقرير مدى نجاح وعمل المكتب طيلة اولى السنوات من 2014 لحين 2019 اذ تم انقاذ العديد من المختطفات والمخطوفين من خلاله او باعتباره حلقة ذات شأن بهذا الامر، بينما رصد فريق العمل جملة من الملاحظات ومنها " ضعف ولربما انتهاء ادوار المكتب طيلة الـ 5 سنوات الاخيرة بالاضافة الى عدم معرفة الاموال التي صرفت من قبل المكتب ناهيك عن شكاوى البعض من الناجيات والناجين والتي نقلوها لفريق العمل بانهم قدموا كشوفاتهم المالية للمكتب الا انهم لم يستملوا اي مبالغ لقاء انقاذهم من قبل سماسرة في الطرف السوري، كما ان المكتب يمتلك العديد من الادلة والوثائق التي لحد الان بعد مرور 10 سنوات على الابادة الجماعية ولم يتم استخدام ايه منها لادانة الجناة ومرتكبي تلك الجرائم بالشكل الامثل.

9- حكومات نينوى المحلية من 2014

- سأل فريق التقرير للعديد من الاطراف المعنية بالابادة الجماعية حول ادوار حكومة نينوى المحلية منذ 2014 ولحد الان بعد 10 اعوام، اذ وردت الاجابات بان حكومات نينوى المحلية المتعاقبة لم يكن لها اي دور في حماية الضحايا والاهتمام بهذه الابادة الجماعية التي وقعت في محيط مسؤوليتها الجغرافية والادارية، اذ ذكر بعض الناشطين لفريق العمل "بان الحكومات المحلية في نينوى لم تعي دورها في تعزيز التنمية بهذه الابادة الجماعية على غرار ما حصل من ابادات اخرى في اطراف العالم في البوسنة والهرسك ورواندا، اذ جعلت الحكومات المحلية في تلك المدن من اماكن وقوع الابادة الجماعية معلما تأريخيا يذكر الاجيال ويرد بمردودات مالية للمنطقة لمساعدة الضحايا واسرهم".
- تبيَّن لفريق العمل بان حكومات نينوى المحلية المتعاقبة لم تشيد معلما واحدا في كل محافظة نينوى سواء يشير للابادة الجماعية او للصمود للاهالي العزل في مواجهة تنظيم داعش الارهابي.
- وبين فريق التقرير عمليات تجميد الاموال المخصصة لقضاء سنجار طيلة السنوات التي جمدت فيها الانفاق الحكومي على المشاريع الخدمية كالماء والكهرباء والطرق وغيرها الا انه تم اطلاقها في العام 2023 وتم العمل على بعض تلك المشاريع بينما غيرها لم يتم لحد كتابة التقرير.

- ذكر التقرير اخفاق حكومات نينوى المحلية المتعاقبة في حل مشكلة ازدواجية الادارة المحلية في قضاء سنجار والتي شكلت عائقا كبيرا امام اهالي القضاء، كما شكى العديد من اهالي القضاء من السياسات التمييزية في حل مشكلة الادارة المحلية وجلب ادارة جديدة تستطيع العمل وسط اهالي القضاء بالاضافة الى العائدين في مناطق العودة.

10- حكومة محافظة دهوك المحلية طيلة الفترة 2014-2024

- اظهر التقرير مدى الضغط الذي احدثته حركة النزوح من 2014 وتواليا وسبق ذلك حركة اللاجئين السوريين مما شكل ضغطا كبيربسببه باتت اغلب المؤسسات في المحافظة في حيرة، ولكن بعد ثلاث سنوات بدأت الاوضاع اكثر وضوحا وتحديد المسؤوليات اكثر دقة وهذا يحسب للمحافظة بكافة تشكيلاتها.

ثانيا:- الاطراف غير الحكومية

1- الاحزاب السياسية العراقية جميعا

- رصد فريق التقرير بان جميع الاحزاب السياسية العراقية كان موقفها سلبيا تجاه الابادة الجماعية الايزيدية اذ تبيَن لفريق العمل بانه لم يحصل على اي بيان لمؤتمر ختامي لحزب ذكر فيه الابادة الجماعية ودعى الى انصاف الضحايا ومحاسبة المقصرين في حين ان الاحزاب السياسية من المفترض ان تكون هي النواة الاولى في تحريك النضج السياسي للفرد، الا ان فريق العمل توقف عند بعض الاحزاب التي شاركت فعاليات الذكرى للابادة الجماعية الايزيدية تضامنا فقط.

2- مفوضية حقوق الانسان العراقية

- راجع فريق العمل سجل فعاليات مفوضية حقوق الانسان سواء انشطة الاحصاء وتسجيل الشكاوى او كتابة التقارير الدولية بالاضافة الى الانشطة التوعوية وتبيَن لفريق العمل بان مفوضية حقوق الانسان والتي تعتبر احد الجهات الاساسية من اصحاب المصلحة والمعنية المباشرة في دعم ضحايا الابادة الجماعية وبيان حيثيات هذه الابادة الجماعية للمجتمع الدولي كان اداء هذه المفوضية منذ 2014 ولحد كتابة التقرير موقف خجول ولا يرتقي لمستوى المسؤولية الوطنية في الوقوف مع الضحايا واجمع فريق العمل على ان كل ما قامت به المفوضية هو معارض للصور عن الابادة في محيط اروقتها فقط علما ان الصور كانت تطلبها من المجتمع المدني وتأخذ البيانات والارقام والاحصائيات من مكتب شؤون المخطوفين والمخطوفات في دهوك.

3- هيئة حقوق الانسان في اقليم كوردستان- العراق

- ركز فريق العمل بتتبع انشطة وفعاليات الهيئة في الاقليم وتبيَن بان الهيئة منذ 2014 ولحد كتابة التقرير انصب جهدها على المشاركات في المؤتمرات والانشطة التي تقيمها منظمات المجتمع المدني بالاضافة الى تعاون واحد مع المنظمة الايزيدية للتوثيق باصدار تقرير بعنوان " العبودية الجديدة"، في حين كان من المفترض ان يكون للهيئة تقريرا نصف سنوي يركز على الابادة الجماعية للايزيديين باعتبار مساحة عمله اقرب الى الضحايا الا ان الهيئة لم تبذل جهدا في دعم الضحايا على عكس المسؤولية التي تقع عليها.

4- منظمات المجتمع المدني العراقية

- اكتفى فريق العمل برصد عمل منظمات المجتمع المدني المعنية بالابادة الجماعية وتوصل الى الاداء كان مقتصرا على جوانب محددة ولم يتسع كافة تفاصيل الابادة الجماعية من حيث المناصرة والدعوة وطنيا ودوليا كما تبيَن لفريق العمل سيطرة " قلة " من تلك الجهات واستحواذها على ساحة العمل ككل مما اضعف من حجم الدعم والتحشيد لمناصرة ضحايا الابادة الجماعية.
- ان كثرة عدد منظمات المجتمع المدني حالة ايجابية ترمي الى تنظيم المجتمع نفسه بنفسه، الا ان فريق العمل لاحظ ان هذه الكثرة انعكست سلبا على ملف الابادة الجماعية من حيث تشتت الاهداف والوسائل.
- رصد فريق العمل للتقرير بان العشوائية في انتقاء الاهداف للعمل على الابادة الجماعية في سبيل المشاريع والعمل والربح تحديدا لبعض المنظمات افسد على الجميع بما فيهم مجموعات الضحايا فالجمع بين التوثيق وتوزيع السلات الغذائية امر يقلل من الابادة الجماعية وضحاياها.

5- الاعلام العراقي من 2014

- الجميع يعلم بان الاعلام سلاح ذو حدين، فقد توصل فريق العمل الى ان الاعلام المحلي في كثير من الاحيان لم يكن منصفا بالاخص في التعاطي مع ملفات الابادة الجماعية ، اذ ذكر التقرير تجارب اعلام دولية لابادات جماعية اخرى غير الابادة الجماعية للايزيديين تتخذ من الحساسية في التعاطي مع بعض جوانب الابادة الجماعية الشي الكثير، في حين الاعلام المحلي والوطني كان قاصرا في حالة الابادة الجماعية الايزيدية.
- جمع فريق العمل اكثر من 3 الالاف مادة اعلامية عراقية تناولت الابادة الجماعية للايزيدين لاثارة قضايا اخرى ربما تنعكس على مجتمع الضحايا سلبا.
- كما رصد فريق العمل اللامسؤولية لبعض الاعلام العراقي في اجراء المقابلات الاعلامية مع الضحايا بهدف التشهير وليس التوعية والضغط من اجل دعم الضحايا.

بعد مرور 10 سنوات على الابادة الجماعية الايزيدية لازال البرلمان العراقي لم يشرع قانون يعترف بالابادة الجماعية بأعتبارها اول ابادة في القرن الواحد والعشرين

المبحث الثاني:-

اولا:- الدول

1- الولايات المتحدة الامريكية

- توضَح لفريق العمل حجم الدعم اللاحق الذي قدم من قبل الولايات المتحدة الامريكية للضحايا واسرهم ، وتعرف فريق العمل لتصريح وزير الخارجية الامريكي مؤخرا حجم الاموال التي تم رصدها منذ 2014 ولغاية الان والتي تجاوزت مليارات الدولارات والتي شملت جميع العراقيين واوضاع النزوح وغيرها وبذلك تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من اكبر الدول الداعمة للعراق بالحرب ضد داعش ودعم شرائح المجتمع العراقي.
- تسأل فريق العمل ما الجدوى من القرار الذي اتخذته USA ذي الرقم HR390 والذي صادق عليه الرئيس السابق دونالد ترامب في صيف 2018 والذي يقر ويعترف بالابادة الجماعية، فيما لازال لم يتلمس المجتمع الايزيدي اي نتائج ايجابية لذلك القرار، كما ان USA لم تضغط لا على العراق ولا على المنظومة الدولية من اجل الاعتراف الدولي وتقديم مساعدات مباشرة للضحايا في حين ارتفع عدد الايزيديين المهاجرين الى اكثر من 110,000 انسان ايزيدي منذ 10 اعوام.
- استفسر فريق العمل عن مدى اهمية التوثيق وورد بذلك تسأولات حول مصير البعض من الناجيات اللواتي تم تسفيرهن الى الولايات المتحدة الامريكية من دون الادلاء باية معلومات حول وضعهن عندما كانوا لدى التنظيم الارهابي مجبرين على ذلك، فريق العمل استحصل على اجابات تفيد بان مخابرات دولية تدخلت بالامر وتحفظ فريق العمل على ذكر اسماء وبيانات عن ذلك.
- اشتكى العديد من الضحايا لفريق العمل من دور الولايات المتحدة الامريكية بالاخص في اولى ايام الابادة الجماعية للايزيديين في اغسطس 2014 اذ بينَوا لفريق العمل وحسب ما ذكروا " عندما كنَا محتجزين في قرانا من قبل تنظيم داعش الارهابي كنا نشاهد الطائرات الحربية تسير من فوق قرانا وكنا نناشد من خلال الهاتف من المتواجدين في كوردستان العراق لابلاغ تلك الطائرات بقصف محيط قرانا من اجل اجبار عناصر التنظيم على الهروب الا ان ذلك لم يحصل وبالتالي تم ابادتنا وقتلنا والسبي وغيرها" انتهى الاقتباس.
- توصل فريق العمل الى انه لم تبيَن الولايات المتحدة الامريكية عدد الافراد الحاملين للجنسية الامريكية الذين انضموا الى داعش وبالتالي لم نشاهد اية محاكمات ولا ادانات لاؤلئك الافراد.

2- فرنسا

- تعتبر فرنسا احدى الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن، تسأل فريق العمل عن الادوار التي من المفترض ان تلعبها في دعم ضحايا الابادة الجماعية حيث وثق فريق العمل الدعم المالي الذي تقدمه فرنسا للمجتمع العراقي وبضمنهم المجتمع الايزيدي الا ان فريق العمل اعتبر ذلك غير كافي لان المسؤولية الدولية تحتم على فرنسا وغيرها تقديم مزيد من الدعم والمساندة للضحايا.
- تابع فريق العمل قضايا الاحالة لبعض الفرنسيين اللذين انضموا الى داعش وارتكبوا جرائم دولية تجاه المجتمع الايزيدي، وتبيَن لفريق العمل بان فرنسا لحد الان لم تدين اي فرد فرنسي انضم الى داعش فيما

عدا 3 حالات لازال التحقيق جاريا بخصوصها، فيما تشير بيانات غير رسمية ان عدد الفرنسيين الذين انخرطوا بتنظيم داعش تجاوز الـ200 فرد.

- تبيَن لفريق العمل بان فرنسا لم تبذل اية جهود في تشكيل الية دولية على المستوى الاوربي لدعم ضحايا الابادة الجماعية سواء بمسائل العدالة والمحاسبة والانصاف.

3- المانيا

- ذكر فريق العمل بان المانيا تعتبر البلد الثاني للايزيديين وبالاخص بعد الابادة الجماعية، اذ يقدر عدد الايزيديين المتواجدين في المانيا 90.000 ايزيدي حسب احصائيات غير رسمية.
- اقرت المانيا واعترفت بالابادة الجماعية للايزيديين في 19 يناير 2023 وبذلك تعتبر المانيا اول دولة تشرع قانون للاعتراف بالابادة الجماعية للايزيديين وتضمن حزمة من الضمانات لحمايتهم.
- تابع فريق العمل برامج التوطين والمعالجة للناجيات واسرهن الذي اقرته ولاية بادن فورتمبيرغ في المانيا والذي يعتبر اكبر برنامج توطين اذ استقبل اكثر من 1,100 ناجية واسرهم وضمان برامج معالجة عالية الجودة.

4- سوريا

- اعتبر فريق العمل ان الاراضي السورية هي الاراضي الدولية التي وقعت فيها ابشع الجرائم والانتهاكات في الابادة الجماعية للايزيديين حيث الالاف الايزيديين الذين اختطفهم داعش واخذهم الى الاراضي السورية وعلى الرغم من انتهاء تنظيم داعش الارهابي عسكريا الا ان مصير 2,376 ايزيدية مجهول ويعتقد حسب ما توصل فريق العمل الى ان اغلبهن متواجدين على الاراضي السورية سواء التي بات الجيش السوري مسيطرا عليها او المناطق التي تسيطر عليها قوات " قسد" او المناطق التي تسيطر عليها الجماعات العسكرية الاخرى التابعة لتركيا.
- اكد فريق العمل بان الحكومة السورية لم تقوم نهائيا ببذل اي جهد انساني في البحث عن مصير المختطفات والمخطوفين الايزيديين ولم تتعاون مع الحكومة العراقية بهذا المضمار نهائيا
- اقر فريق العمل بجهود قوات " قسد" في (بعض الاحيان) ومن خلال البيوتات الايزيدية بالبحث والتقصي والمساعدة في انقاذ بعض المختطفات والمخطوفين، الا ان المسؤولية الانسانية والاخلاقية تعتبر دورهم كان قاصرا ولم يرتقي للمستوى المطلوب.

5- تركيا

- تابع فريق العمل المعلومات التي تفيد بهروب عدد من عناصر تنظيم داعش الى الاراضي التركية بعدما تخلوا عن التنظيم عسكريا معتبرين انفسهم نازحين ويسكنون حاليا في المحافظات الجنوبية المحاذية لسوريا، ولم تقدم الحكومة التركية اية بيانات عن ذلك وبالتالي فان المسؤولية الدولية تحتم عليها التعاون في ذلك من اجل انصاف ضحايا الابادة الجماعية.
- اشار فريق العمل الى قيام المخابرات العراقية بالتعاون مع الجانب التركي بتتبع بعض من عناصر التنظيم الارهابي داعش بحيث لا يجاوز عددهم 5 ، في حين تبيّن شهادات الناجيات والناجين الايزيديين بان بعض من عناصر تنظيم داعش ممن لم يقتلوا بالقصف والمعارك هربوا الى تركيا بزي مدني ولازالوا متواجدين على الاراضي التركية.

- كشف فريق العمل عن ان العراق وتركيا لديهم العديد من اتفاقيات التعاون الثنائية الا انهم بحاجة الى تفعيل ذلك فيما يخص مرتكبي جريمة الابادة الجماعية ضد الايزيديين بالاضافة الى البحث عن المخطوفات والمخطوفين.

ثانيا:- المنظومة الدولية والجهات المعنية

1- بعثة الامم المتحدة في العراق

- تابع فريق العمل فشل بعثة الامم المتحدة في الضغط من اجل تمرير مقترحي قانون الابادة الجماعية والجرائم الدولية التي يخلو منها القانون الجنائي العراقي وكذلك مقترح قانون انشاء محكمة مختصة لمحاكمة مرتكبي تلك الجرائم الدولية على الاراضي العراقية.
- اطلع فريق العمل على حجم الاموال الضخمة التي صرفتها الامم المتحدة والتي جاءت من الدول المانحة الا انه قال فريق العمل بان مخيمات النزوح التي يعيش فيها ضحايا الابادة واسرهم تفتقر لابسط مستلزمات الحياة الانسانية والكريمة وذكر بعض الناجيات والناجين لفريق العمل بانهم لم يلتمسوا اي دعم من الامم المتحدة فيما عدا المساعدات الانسانية وخيم السكن.
- اطلع فريق العمل على جميع الاحالات التي تقدمها البعثة الى مجلس الامن والتي تبين فيها حالة حقوق الانسان والوضع في البلاد اغلب تقارير الاحالة تلك احتوت على ذكر الابادة الجماعية وضحاياها الا انه لم يتقدم ولم يتحسن الوضع حسب اجابات الناجين والناجيات.

2- فريق التحقيق التابع للامم المتحدة لتعزيز المسائلة عن الجرائم المرتكبة من قبل داعش

- في اغسطس 2017 اصدر فريق العمل القرار ذي الرقم 2379، وبناء على ذلك تشكل فريق التحقيق ، اطلع فريق العمل على ولاية الفريق والذي يعتبر اهم ألية دولية لمساعدة الضحايا ومحاسبة مرتكبي الجرائم الدولية.
- قدم الفريق 9 احاطات الى مجلس الامن وتضمنت الاحاطة رقم 6 على ادلة وحقائق لما تعرض له المجتمع الايزيدي حيث ذكر بالنص ان ما تعرض له الايزيديين " يرتقي الى ابادة جماعية" . وتعتبر هذه الاحاطة بالنسبة لملف الابادة الجماعية للايزيديين اهم مستند قانوني رسمي واممي.
- فريق العمل بالتقرير تابع خطوات الحكومة العراقية بعد قرارها بانهاء عمل فريق التحقيق الاممي في سبتمبر 2024 المقبل وسجل الفريق جمله من المأخذ منها
  - عدم وجود خطة او آلية واضحة من قبل الحكومة العراقية لما بعد الانتهاء لعمل فريق التحقيق.
  - مصير البيانات والادلة والمعلومات وان كان الفريق يتقاسمها مع الحكومة العراقية طيلة فترة عمله ولكن المخاوف من عدم الحفاظ على تلك الادلة والبيانات التي تقر بالابادة الجماعية للايزيديين.
  - توصل فريق العمل بالتقرير الى ان الحكومة العراقية شكلت لجنة من عدة اطراف تتولى استكمال اعمال الفريق الاممي ولكن فريق العمل على التقرير تسأل من هي هذه اللجنة وما الخبرة التي تمتلكها وما هي المنهجية التي سوف تتبعها اللجنة وما هي مدى صلاحياتها.

3- مجلس الامن الدولي

- رصد فريق العمل على التقرير بان مجلس الامن تسلم 9 احاطات من فريق التحقيق الاممي وعقد المجلس واستمع في اكثر من 17 جلسة حول ما تعرض له الايزيديين من ابادة جماعية ولكن يكتفي فريق العمل على التقرير ذكره "بان مجلس الامن الدولي لحد الان لم يقر بالابادة الجماعية ولم يقم بالاحالة الى هيئات الامم المتحدة الاخرى ".
- لكون العراق ليس عضوا في المحكمة الجنائية الدولية يرى فريق العمل بالتقرير بان من مسؤولية مجلس الامن التحرك بشأن ما تعرض له الايزيديين من ابادة جماعية والاعتراف والاقرار الاممي بذلك.

ثالثا:- توصيات عملية لتفادي جوانب التقصير وتحديد المسؤولية

توصيات للاطراف الوطنية

1- انصافا للضحايا على البرلمان العراقي الاسراع في تشريع قانون يقر ويعترف بالابادة الجماعية للايزيديين باسرع وقت ممكن.
2- انصافا للضحايا على الحكومة العراقية اقرار حزمة من القرارات التنفيذية لدعم الضحايا وتجاوز كل الاخفاقات الحاصلة طيلة الـ10 سنوات الماضية في عدم انصاف الضحايا
3- انصافا للضحايا على الحكومة العراقية ومؤسسة الشهداء والطب العدلي توفير التخصيصات المالية واللوجستية للاسراع في فتح جميع المقابر الجماعية وطمئنة اهالي الضحايا
4- انصافا للضحايا على الحكومة العراقية وحكومة اقليم كوردستان- العراق انهاء الازدواجية في التعامل وتوحيد الجهود سوية والعمل بمبدأ تكاملية الجهات العاملة على ملف الابادة الجماعية للايزيديين.
5- انصافا للضحايا على الحكومة العراقية ووزارة الهجرة والمهجرين التروي في اغلاق مخيمات النزوح واعادة النظر بالقرار بعد شمول القرار برفع المنح وايجاد ارضية مناسبة ومستتبة لعملية العودة للنازحين.
6- رفع تخصيصات مديرية شؤون الناجيات والناجين والتخفيف من الاجراءات الروتينية.
7- انصافا للضحايا على الحكومة المحلية في نينوى ان تتبنى مواقف اكثر جدية في ملف الابادة الجماعية الايزيدية وتخفيف كاهل الضحايا واسرهم.
8- انصافا للضحايا على الاحزاب السياسية ان تتبنى المبادىء الانسانية وان تدرج في مناهجها وسياساتها قضية الابادة الجماعية الايزيدية وتدعوا الى حمايتهم وتحث جمهورها على العمل على عدم تكرار ذلك.
9- انصافا للضحايا على الاعلام الوطني والمحلي ان يكونوا اكثر تحسسا عند تناول حيثيات الابادة الجماعية في قنواتهم الاعلامية من اجل عدم تحويل الضحية الى جلاد.
10- انصافا للضحايا على مفوضية حقوق الانسان في بغداد وهيئة حقوق الانسان في اقليم كوردستان ان يكونوا اكثر تقربا من الضحايا واسرهم وان يركزوا اكثر في تقاريرهم ووسائلهم على الابادة الجماعية للايزيديين.

توصيات للاطراف الدولية

1- من الضرورة بمكان ان تسعى الدول الخمس الاعضاء الدائميين في مجلس الامن الى اقرار الاعتراف بالابادة الجماعية للايزيديين على غرار الاعترافات الاممية السابقة.
2- من الضرورة بمكان ان تتعاون الدول والامم المتحدة في ايجاد آلية بديلة لما بعد فريق التحقيق الاممي للحفاظ على الانجازات في عملية جمع الادلة والبيانات للعمل عليها لاحقا.
3- من الضرورة بمكان ان تتعاون الدول وحكومة العراق في ايجاد آلية للانصاف والمحاسبة لكون العراق ليس في قانونه الجنائي اي ذكر للجرائم الدولية بضمنها الابادة الجماعية وايضا المحاكمات الفردية الدولية ليست ذات الاثر في حال كان هناك آلية دولية للمحاكمات والمحاسبة .
4- من الضرورة بمكان ان تتعاون الدول في ايجاد آلية للبحث والتعرف على الجناة وتسليمهم الى جهة محددة من اجل نيل جزاءهم العادل.
5- من الضرورة بمكان ان تعترف الدول في تشريعاتها الوطنية على غرار المانيا من اجل تقديم تسهيلات اكثر وحماية اكبر للضحايا في تلك البلدان.